



النشرة اليومية

Tuesday, 07 October, 2025



أخبار
الطاقة



الرياض

النفط يرتفع بدعم استقرار إنتاج أوبك+

الجيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

من الإمدادات بإجمالي 1.65 مليون برميل يوميًا، والتي بدأت الشهر الماضي بإعادة 137 ألف برميل يوميًا إلى السوق. وأوضح تحالف أوبك+، في بيانه، أنه يمكن إعادة التخفيضات التطوعية الإضافية البالغة 1.65 مليون برميل جزئيًا أو كليًا وفقًا لتطورات أوضاع السوق وبشكل تدريجي، مشيرًا إلى أن الاجتماع المقبل للدول الأعضاء الثماني سيعقد في 2 نوفمبر 2025.

وصرح محللون من بنك إيه ان زد، في مذكرة يوم الاثنين: "قد يكون قرار أوبك+ بزيادة الإنتاج بمقدار 137 ألف برميل يوميًا أخرى في نوفمبر أمرًا مقبولًا في ظل تزايد انقطاعات الإمدادات نتيجة تشديد العقوبات الأمريكية والأوروبية على روسيا وإيران". وأضاف المحللون: "في غضون ذلك، واصلت أوكرانيا تكثيف هجماتها على منشآت الطاقة الروسية، مستهدفةً مصفاة كيريشي، إحدى أكبر مصافي النفط في روسيا، بطاقة معالجة سنوية تتجاوز 20 مليون طن". وأعلن وزراء مالية مجموعة الدول السبع الأسبوع الماضي أنهم سيتخذون خطوات لزيادة الضغط على روسيا من خلال استهداف من يواصلون زيادة مشترياتهم من النفط الروسي ويسهلون التحايل على العقوبات، في إطار الجهود الرامية إلى قطع الإيرادات الروسية بسبب غزو موسكو لأوكرانيا. مع ذلك، يتوقع المحللون أن يُحدّ ضعف أساسيات الطلب في الربع الأخير من العام، من مكاسب الأسعار على المدى القريب. وقالت بريانكا ساشديفا، كبيرة محلي السوق في فيليب نوبا: "مع غياب أي محفزات صعودية جديدة وتزايد الغموض بشأن توقعات الطلب،

ارتفعت أسعار النفط، أمس الاثنين، بعد أن أعلنت أوبك+ عن زيادة شهرية متواضعة في الإنتاج، مما خفف بعض المخاوف بشأن زيادات المعروض، على الرغم من أن المحللين يتوقعون أن تُحدّد توقعات الطلب الضعيفة من المكاسب على المدى القريب. ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت بمقدار 67 سنتًا، أو 1 %، لتصل إلى 65.2 دولارًا للبرميل، بينما بلغ سعر خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 61.54 دولارًا، بزيادة قدرها 66 سنتًا، أو 1.1 %. وقالت المحللة المستقلة تينا تنغ: "يعود ارتفاع الأسعار في المقام الأول إلى قرار أوبك+ بزيادة الإنتاج أقل من المتوقع الشهر المقبل، حيث تعزز المجموعة تخفيف آثار التراجع الأخير في أسواق النفط". أعلنت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، وشركائها في تحالف أوبك+ بما فيها روسيا وبعض المنتجين الأصغر حجمًا، يوم الأحد، أنها سترفع الإنتاج اعتبارًا من نوفمبر بمقدار 137 ألف برميل يوميًا، وهي نفس الزيادة الشهرية المتواضعة المسجلة في أكتوبر، وسط مخاوف مستمرة من فائض وشيك في المعروض.

وجاءت الزيادة في ضوء النظرة المستقرة للاقتصاد العالمي وأسس السوق الإيجابية الحالية، كما يتضح من انخفاض المخزونات البترولية، وفقًا لبيان صادر عن وزارة الطاقة السعودية عقب الاجتماع الافتراضي أمس، الذي ضم السعودية، وروسيا، والعراق، والإمارات، والكويت، وكازاخستان، والجزائر، وسلطنة عُمان.

ويُشكل القرار استمرار عملية إعادة ضخ شريحة جديدة



واستفادت الشركات من أوضاع السوق التي وصفتها الدراسة بـ"القوية" في جذب عملاء جدد وزيادة التسويق ودعم الأسعار، في وقت واصلت فيه زيادة الإنتاج بوتيرة هي الأعلى منذ فبراير الماضي، لتلبية هذا الطلب المتزايد.

وارتفع مؤشر مديري المشتريات إلى 57.8 نقطة في سبتمبر من 56.4 نقطة في أغسطس، في إشارة إلى تحسن قوي في ظروف التشغيل على مستوى اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط، وهو أقوى تحسن منذ شهر مارس الماضي.

وأظهرت دراسة المؤشر أن الطلبات الجديدة كانت المحرك الرئيسي للنمو خلال سبتمبر، وذلك من السوقين المحلية والعالية، ما ساعد على ارتفاع المؤشر الفرعي للطلبات الجديدة إلى 63.3 نقطة في سبتمبر من 60.1 نقطة في أغسطس، كما شهد نمو الإنتاج أسرع معدل زيادة منذ فبراير.

يقول نايف الغيث، خبير اقتصادي أول في بنك الرياض، إن تدفقات الأعمال الجديدة ارتفعت بشكل حاد في سبتمبر، مدعومة بالطلبات المحلية وطلبات التصدير. وأشارت الشركات المشاركة في الدراسة إلى نجاح الحملات الإعلانية وزيادة الطلب من دول مجلس التعاون الخليجي، وقد أدى ذلك إلى زيادة نمو الإنتاج، في حين انتعش نشاط الشراء، مما مكن الشركات من زيادة المخزون والاستعداد للمشاريع القادمة.

وساعدت سرعة الموردين في التسليم على إبقاء عجلة الأعمال دائرة، من خلال ضمان سلاسة التوزيع وقدرة الشركات على مواكبة زيادة الطلب. وأضاف الغيث: "بشكل عام، تظهر نتائج دراسة مؤشر مديري المشتريات لشهر سبتمبر صمود القطاع الخاص وقدرته على مواجهة ضغوط التكلفة مستفيدًا في الوقت نفسه من قوة الطلب

من المرجح أن تبقى أسعار النفط محدودة على الرغم من زيادة إنتاج أوبك+ التي جاءت أقل من المتوقع".

وأضافت: "الحقيقة هي أن السوق يتحول تدريجيًا نحو مرحلة فائض العرض، مع توقع تراجع الطلب الموسمي تدريجيًا مع حلول فصل الشتاء، في حين أن البيانات الاقتصادية الكلية لا تقدم سوى القليل من الحوافز الصعودية".

ومن المرجح أن يؤثر موسم صيانة المصافي عالميًا، والذي يبدأ غالبًا هذا الشهر، على الطلب. وعلى المدى القريب، يتوقع بعض المحللين أن يسهم موسم صيانة المصافي الذي يبدأ قريبًا في الشرق الأوسط في كبح الأسعار.

وقالت شركة سنتوسا لوساطة السفن في تقرير لعملائها: "ستؤدي أعمال الصيانة التي تزيد عن المعتاد للمصافي في جميع أنحاء الشرق الأوسط في الربع الرابع إلى زيادة كميات النفط الخام المتاحة للشحن، مما يعزز احتمالية تحقيق أحجام تصدير قوية".

كما قد تقلل مصافي التكرير في أماكن أخرى من استهلاكها للنفط خلال فترات إغلاقها. وقال محللو شركة الوساطة بي ام آي، في مذكرة للعملاء: "مع تقدم موسم الصيانة، من المتوقع أن يؤدي تكثيف صيانة المصافي إلى فائض كبير، مما يحفز عمليات بيع مكثفة للنفط".

في تطورات أسواق الطاقة، حقق نشاط القطاع الخاص السعودي غير النفطي في شهر سبتمبر الماضي أسرع وتيرة نمو في 6 أشهر، مدفوعًا بزيادة قوية في الطلب المحلي، تزامن معها ارتفاع مستويات الإنتاج، وتوسع حاد في المشتريات، بحسب مؤشر مديري المشتريات الصادر عن بنك الرياض.



عام. ورفعت الشركات أسعار البيع، لكن بوتيرة هي الأدنى في 4 أشهر، إذ خفضت بعض الشركات الأسعار للحفاظ على قدرتها التنافسية.

من جهة أخرى، دعت مديرة صندوق النقد الدولي كريستالينا جورجييفا، دول مجلس التعاون الخليجي إلى العمل على تعميق التكامل التجاري والمالي، واستغلال مزاياها الاستراتيجية في الطاقة لإحداث تطور نوعي بمجال الذكاء الاصطناعي. واعتبرت جورجييفا أن "وفرة الطاقة تُعدّ من أبرز المزايا الاستراتيجية لاقتصادات الخليج"، موضحة أن تطوير الذكاء الاصطناعي يتطلب مراكز بيانات تستهلك كميات هائلة من الطاقة.

على سبيل المثال، من المتوقع قريباً أن يصل استهلاك الطاقة الناتج عن احتياجات الذكاء الاصطناعي إلى ما يعادل نصف الاستهلاك الكلي للطاقة في الولايات المتحدة. ونوهت جورجييفا إلى أن دول الخليج حققت "أداءً قوياً جداً خلال السنوات الماضية، ولا تزال تمثل نقطة مضيئة بالأفق الاقتصادي العالمي في ظل الإصلاحات القوية التي اتبعتها، وزيادة دور القطاع الخاص في اقتصاداتها".

وشدّدت مديرة صندوق النقد، على هامش الاجتماع السنوي المشترك مع وزراء المال والاقتصاد ومحافظي البنوك المركزية بدول مجلس التعاون الخليجي المنعقد في الكويت، على أهمية تعميق التكامل التجاري الخليجي، عبر زيادة حجم التجارة البينية، وتقديم موقف موحد عند التفاوض التجاري مع الآخرين، وتوسيع نطاق التكامل التجاري لصالح المنطقة بأكملها.

وأوصت "بتعزيز التكامل التجاري سواء داخل المجلس أو مع الشركاء الخارجيين (ولا سيما أفريقيا)، بما في

واستمرار التوظيف، ومع تراجع ضغوط أسعار مستلزمات الإنتاج والحفاظ على زيادات محدودة في أسعار البيع، تبدو مؤشرات الاقتصاد السعودي في وضع جيد مع دخوله الربع الأخير من 2025"

وخلال الربع الثاني من العام الجاري، عادت وتيرة نمو الاقتصاد السعودي إلى التسارع لتصل إلى 3.9 % على أساس سنوي، مقارنة بنمو قدره 3.3% في الربع الأول، مدفوعاً بانتعاش قوي في الأنشطة النفطية، بحسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء.

ورغم تباطؤ نمو الأنشطة غير النفطية بالربع الثاني إلى 4.7 % إلا أن القطاعات غير النفطية ما تزال تُساهم بالحصّة الكبرى من النمو، بمقدار 2.7 نقطة مئوية، مقابل 0.9 نقطة من الأنشطة النفطية، فيما تتوقع وزارة المالية السعودية أن ينمو الاقتصاد غير النفطي بنسبة 5 % خلال 2025.

على صعيد التوظيف، أشارت دراسة مؤشر مديري المشتريات إلى أن وتيرة التوظيف في القطاع الخاص السعودي واصلت ارتفاعها، مع زيادة الشركات في المملكة أعداد العاملين لمواكبة النمو في الطلب، وفي ظل سعيها لإنجاز العمل في وقته المحدد، وتعزيز الكفاءة، وتوسعة فرق المبيعات. وأبدت الشركات تفاؤلاً أكبر بشأن توقعات الأعمال للعام المقبل، مدفوعة بتوقعات تحسن الطلب، وزيادة استفسارات العملاء، وجهود التسويق، واكتساب عملاء جدد.

في المقابل، ظل التضخم في تكاليف مستلزمات الإنتاج أقوى من المتوسط بوجه عام بسبب ضغوط الأجور المتزايدة، وتمير الموردين التكاليف الأعلى للعملاء، والتضخم بشكل



ذلك تبسيط الحواجز غير الجمركية والتفاوض بشأن الاتفاقيات". وبخصوص التكامل المالي، أكدت جورجيفا، أن دول الخليج "قطعت شوطًا طويلًا في خلق بيئة قوية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة". لكنها رأت أن بإمكانها فعل المزيد عبر "تعميق الأسواق المالية أكثر، ودمج أسواق رأس المال على مستوى دول المجلس كافة".



قطاع الطاقة العربية المتجددة استقطب 360 الرياض مشروعاً أجنبياً بـ351 مليار دولار

25 % من الإجمالي، ووفرت تلك المشاريع أكثر من 16 ألف وظيفة.

وأشار التقرير إلى استحواذ الشركات العشر الأولى المستثمرة في قطاع الطاقة المتجددة في كل مؤشر على نحو 25 % من عدد المشاريع المنفذة، و40 % من التكلفة الاستثمارية، و38 % من مجمل الوظائف الجديدة، وتصدرت شركة أكواباور السعودية المقدمة وفق عدد المشاريع بـ 20 مشروعاً مثلت 6 % من الإجمالي، فيما تصدرت شركة إنفينيتي باور الإماراتية المقدمة كأكبر مستثمر من حيث التكلفة الاستثمارية التقديرية بقيمة 34 مليار دولار وبحصة قاربت 10 % من الإجمالي، بينما حلت شركة أكمي الهندية في المقدمة وفق عدد الوظائف المستحدثة بعدد تجاوز 4 آلاف وظيفة، مثلت نحو 5.2 % من الإجمالي.

وأوضح التقرير أن 5 دول عربية فقط هي: الإمارات والسعودية والبحرين والأردن ومصر، استثمرت في 90 مشروعاً بينياً في قطاع الطاقة المتجددة بما يمثل نحو 25 % من إجمالي المشاريع الأجنبية في القطاع خلال 22 عاماً، وبلغت تكلفتها الاستثمارية نحو 113 مليار دولار بما يمثل نحو 32 % من مجمل تكلفة المشاريع الأجنبية في القطاع، ووفرت نحو 22 ألف فرصة وظيفية.

أما على صعيد مخاطر وحواجز الاستثمار والأعمال في قطاع الكهرباء والطاقة في 14 دولة عربية وفق وكالة فيتش، والتي تم رصدتهما من خلال مؤشرين لتقييم المخاطر والحواجز لعام 2025، فقد جاءت الإمارات والسعودية

كشفت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) عن أن قطاع الطاقة المتجددة في المنطقة العربية استقطب 360 مشروعاً أجنبياً، بتكلفة استثمارية تجاوزت 351 مليار دولار ووفرت أكثر من 83 ألف وظيفة وذلك خلال الفترة من يناير 2003 وحتى ديسمبر 2024.

وأوضحت المؤسسة في تقريرها القطاعي الثاني لعام 2025 عن قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة في الدول العربية، الذي أصدرته أمس الأول من مقرها في دولة الكويت أن خمس دول عربية ضمت مصر والمغرب والإمارات وموريتانيا والأردن استقطبت خلال الفترة نفسها 248 مشروعاً أجنبياً بحصة 69 % من الإجمالي، بتكلفة استثمارية بلغت نحو 291 مليار دولار بحصة 83 %، ووفرت تلك المشاريع نحو 68 ألف وظيفة بحصة 82 % من الإجمالي.

وأضاف التقرير الذي يركز على 4 محاور رئيسية هي: 1- قدرات توليد الكهرباء واستهلاكها في الدول العربية حتى عام 2030، 2- التجارة الخارجية في الكهرباء ومعدات توليد الطاقة لعام 2024، 3- المشاريع الأجنبية في قطاع الطاقة المتجددة، و-4 تقييم مخاطر الاستثمار والأعمال في قطاع الكهرباء والطاقة عام 2025، أن الإمارات تصدرت المقدمة كأهم دولة مستثمرة في المنطقة في قطاع الطاقة المتجددة في خلال 22 عاماً، وفق عدد المشاريع والتكلفة الاستثمارية وعدد الوظائف بعدد 57 مشروعاً مثلت 16 % من الإجمالي، وبقيمة تجاوزت 88.5 مليار دولار بحصة



دولار خلال العام نفسه.

وأضاف التقرير أن أهم 10 دول مصدرة إلى المنطقة استحوذت على نحو 78 % من مجمل الواردات العربية من الكهرباء ومعدات توليد الطاقة بقيمة 24.7 مليار دولار، وتصدرت تركيا كأكبر مصدر للكهرباء للمنطقة بقيمة 446 مليون دولار، بينما تصدرت الولايات المتحدة المقدمة كأكبر مصدر لمعدات توليد الطاقة للمنطقة بقيمة 6.6 مليارات دولار.

وأوضح التقرير أن أهم 10 دول مستوردة من المنطقة استحوذت على 58 % من مجمل صادرات الدول العربية من الكهرباء ومعدات توليد الطاقة بقيمة 4.4 مليارات دولار، وتصدرت ليبيا المقدمة كأكبر مستورد للكهرباء من المنطقة بقيمة 59 مليون دولار، بينما تصدرت فرنسا المقدمة كأكبر مستورد لمعدات توليد الطاقة من المنطقة بقيمة 593 مليون دولار.

وقطر والكويت وسلطنة عمان في مقدمة الترتيب العربي كأكثر الدول العربية جاذبية للاستثمار في قطاع الكهرباء والطاقة، تلتها كل من المغرب ومصر والجزائر على التوالي.

ورجح التقرير ارتفاع كمية الكهرباء المولدة في المنطقة العربية (15 دولة) بمعدل 4.2 % لتتخطى 1500 تيراواط في الساعة بنهاية عام 2025، مع توقعات باستمرار ارتفاعها إلى 1754 تيراواط في الساعة عام 2030. كما أشار التقرير إلى تركيز جغرافي كبير في توليد الطاقة الكهربائية في المنطقة، حيث تستحوذ 5 دول هي السعودية ومصر والإمارات والعراق والجزائر على 74 % من إجمالي كمية الكهرباء المولدة في المنطقة بنهاية عام 2025.

كما أوضح التقرير ارتفاع استهلاك الكهرباء في الدول العربية بمعدل 3.5 % إلى 1296 تيراواط في الساعة بنهاية عام 2025، مع استحواذ السعودية ومصر والإمارات والجزائر والكويت على 74 % من إجمالي استهلاك الكهرباء في المنطقة بما يوازي نحو 958 تيراواط في الساعة.

وتوقع التقرير ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الكهرباء المولدة في الدول العربية بمعدل 3.1 % إلى 8.6 آلاف كيلوواط في الساعة بنهاية عام 2025، مع استمرار ارتفاعه ليبلغ نحو 9.6 آلاف كيلو واط في الساعة عام 2030.

وعلى صعيد تجارة الدول العربية الخارجية في الكهرباء ومعدات توليد الطاقة، أشار التقرير إلى ارتفاعها بمعدل 8 % إلى نحو 39.2 مليار دولار عام 2024 (استحوذت 5 دول هي الإمارات والسعودية والمغرب والعراق وقطر على 81 % منها)، كمحصلة لارتفاع الصادرات العربية من الكهرباء ومعدات توليد الطاقة بنحو 9 % إلى نحو 7.6 مليارات دولار والواردات بمعدل 7.8 % إلى أكثر من 31.5 مليار



الشرق الأوسط

انطلاق منصة تحدد اتجاهات الأسواق العالمية ومستقبل الطاقة من السعودية

الرياض: بندر مسلم

ويأتي هذا الحدث في وقت تشهد فيه المملكة تحولات كبيرة في قطاع الطاقة، مدفوعة باستثمارات تتجاوز 101 مليار دولار، وتهدف إلى توليد نصف احتياجات الكهرباء من مصادر نظيفة بحلول عام 2030، ضمن مستهدفات «رؤية المملكة 2030».

كما يشهد قطاع الأجهزة والتبريد والإنارة نمواً متسارعاً؛ إذ يُتوقع أن تصل قيمة سوق أجهزة التكييف إلى 9.19 مليار ريال، فيما تتجاوز سوق الإنارة 5.48 مليار ريال بحلول عام 2026، بدعم من المشاريع الذكية والتوسع العمراني في مختلف مناطق المملكة.

اقتصاد مستدام

يذكر أن معرض «Saudi Elenex 2025» يمثل أكبر منصة في المنطقة لعرض أحدث التقنيات والابتكارات في مجالات الكهرباء والطاقة، ويجسد التزام المملكة بالتوجه نحو مستقبل أكثر استدامة وابتكاراً.

ويُنظم المعرض من قبل شركة «معارض الرياض المحدودة»، ليواصل مسيرته بوصفه حدثاً سنوياً محورياً يواكب مستهدفات «رؤية المملكة 2030» في دعم التحول نحو اقتصاد متنوع ومستدام، وترسيخ أهمية العاصمة الرياض بأنها مركز إقليمي رئيسي ووجهة عالمية رائدة في صناعة الكهرباء والطاقة.

شهدت العاصمة السعودية، يوم الاثنين، انطلاق فعاليات الدورة السادسة والعشرين من المعرض السعودي للكهرباء والتكييف والتهوية والإنارة والأجهزة المنزلية «Saudi Elenex 2025»، الذي يمثل منصة تحدد اتجاهات الأسواق العالمية ومستقبل الطاقة، وذلك في مركز الرياض الدولي للمؤتمرات والمعارض، بمشاركة أكثر من 160 عارضاً من 13 دولة، ويستمر حتى 8 أكتوبر (تشرين الأول) الجاري.

وأكد رئيس مجلس إدارة شركة معارض الرياض المحدودة، الأمير سعود بن تركي بن فيصل، لـ«الشرق الأوسط» أن قطاع الكهرباء والطاقة يشهد طلباً متزايداً مع توسع البنية التحتية والمشاريع الوطنية الكبرى، مشيراً إلى أن معرض «إلينكس 2025» يساهم في توفير المنتجات النوعية والتقنيات الحديثة لهذا القطاع الحيوي.

وأوضح الفيصل أن المعرض يشكّل منصة استراتيجية للشركات الأجنبية لعرض منتجاتها أمام المستثمرين السعوديين، ما يتيح فرصاً جديدة للشراكة والاندماج بين الجانبين، ويعزز التكامل بين رأس المال المحلي والخبرة الدولية.

مؤتمر دولي

ويُعقد على هامش المعرض مؤتمر دولي بمشاركة قيادات وخبراء من القطاعين العام والخاص، يناقش المشاريع الوطنية الكبرى واتجاهات الأسواق العالمية ومستقبل الطاقة والبنية التحتية في المملكة.



الشرق الأوسط

شتاء أوروبا مرهون بالغاز الأميركي بعد تراجع الإمدادات التقليدية

إلى أوروبا من عام 2026 إلى 2029، ارتفاعاً من 58 في المائة هذا العام، في ظل خطة الاتحاد الأوروبي لحظر الغاز الطبيعي المسال الروسي بدءاً من عام 2027، وحتى 2028 بالكامل.

وأضافوا أن إنتاج الغاز الأميركي وقدرة التصدير في ازدياد، بينما سيكون النمو من الموردين الآخرين محدوداً. وقال مسؤول تنفيذي في إحدى شركات المرافق الأوروبية الكبرى، طالباً عدم الكشف عن هويته، مشيراً إلى محدودية خيارات شراء الغاز من مصادر أخرى: «سيزداد اعتمادنا على الولايات المتحدة».

وتراجعت واردات الغاز من الجزائر، كما تواجه النرويج، أكبر مورد محلي للاتحاد الأوروبي، انخفاضاً تدريجياً في الإنتاج.

وعموماً، تعدّ أسعار واردات الغاز طويلة الأجل عبر خطوط الأنابيب أقلّ تقلباً من أسعار الغاز الطبيعي المسال الفورية؛ مما يعني أن آفاق الغاز الأوروبية أصبحت أشد حساسية للمخاطر الخارجية، مثل الطلب الصيني على الغاز الطبيعي المسال، الذي قد يؤدي إلى تقلبات في الأسعار ويؤثر على عمليات التخزين، وفقاً لرئيس قسم الأبحاث في شركة الاستثمار «غلوبال ريسك مانجمنت» آرن لومان راسموسن.

وأظهرت بيانات مجموعة الضغط الصناعية «غاز إنفرستركتشر يوروب» أن تخزين الغاز في الاتحاد الأوروبي بلغ 82.75 في المائة، أو 944 تيراواط / ساعة من السعة

ستحتاج أوروبا إلى استيراد نحو 160 شحنة إضافية من الغاز الطبيعي المسال هذا الشتاء؛ نتيجة انخفاض سعة التخزين وتراجع تدفقات خطوط الأنابيب من روسيا والجزائر، وفقاً لمحللين وبيانات حديثة، مما يزيد من اعتمادها على الغاز الأميركي.

ومن المتوقع أن ترتفع واردات الغاز الطبيعي المسال لتصل إلى 820 ناقلة هذا العام، مقارنة بـ 660 ناقلة العام الماضي، لتغطي نحو 48 في المائة من إجمالي إمدادات الغاز في الاتحاد الأوروبي، مع توقع حاجة الأسواق الأوروبية إلى نحو 16 مليار متر مكعب هذا الشتاء، وفق «رويترز».

وقبل عقد من الزمن، كان الغاز الطبيعي المسال يغطي 10 في المائة فقط من احتياجات الاتحاد الأوروبي، وارتفعت هذه النسبة إلى 23 في المائة عام 2021 قبل اندلاع الحرب الروسية - الأوكرانية وقطع الاتحاد الأوروبي وارداته عبر خطوط الأنابيب الروسية.

وتبلغ سعة ناقلات الغاز الطبيعي المسال الحديثة النموذجية نحو 0.1 مليار متر مكعب.

وأنقذت صادرات الغاز الطبيعي المسال الأميركية أوروبا من أزمة غاز أشد في عام 2022، إلا إن الاعتماد المتزايد أثار القلق، خصوصاً مع فرض إدارة ترمب تعريفات جمركية على شركاء تجاريين، بينهم الاتحاد الأوروبي، هذا العام.

وأشار محللو شركة «إنرجي أسبكتس» إلى أن الولايات المتحدة ستورد نحو 70 في المائة من الغاز الطبيعي المسال



الإجمالية، بدءاً من 4 أكتوبر (تشرين الأول) الماضي، مقارنة بـ 94.32 في المائة العام الماضي، وهو أدنى مستوى منذ 2021. كما انخفضت مستويات التخزين إلى أقل من 34 في المائة خلال مارس (آذار) 2025، وهو أدنى مستوى منذ 2022.

وقالت فلورنس شميت، خبيرة «استراتيجية الطاقة» في «رابوبانك»، إن انخفاض إمدادات خطوط الأنابيب، وزيادة الاعتماد على الغاز الطبيعي المسال، سيستدعيان مستقبلاً عمليات ضخ وسحب أكبر بكثير من المخزونات.

وبحلول نهاية الشتاء الحالي في مارس 2026، قد تنخفض عمليات التخزين إلى أدنى مستوى لها في 7 سنوات، عند 29 في المائة من السعة التخزينية، وفقاً لشركة «كبلر». وأشارت «إنرجي أسبكتس» إلى أن ذلك سيضيف علاوة مخاطر كبيرة على أسعار الغاز في الاتحاد الأوروبي خلال عام 2026.



مصر والنرويج يوقعان خطاب نوايا لتمويل مشروع «دندرة» للطاقة الشمسية الشرق الأوسط

التشغيلية لجمع الألومنيوم، ورفع الكفاءة الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية للمنتج المصري، مع تقليل الاعتماد على الطاقة التقليدية وخفض الانبعاثات الكربونية، بما يتيح لشركة «مصر للألومنيوم» الاستمرار في التوسع بالأسواق العالمية، لا سيما أن الشركة تصدر أكثر من 50 في المائة من إنتاجها، غالبية إلى الاتحاد الأوروبي.

ومن جانبها، أوضحت رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، أن مشروع «دندرة» للطاقة الشمسية، يُعد أحد المشروعات ضمن المنصة الوطنية لبرنامج «نُوفِي» التي تستهدف زيادة قدرات الطاقة المتجددة في مصر بنحو 10 غيغاواط بحلول عام 2028.

ونوهت بأن مشروعات الطاقة المتجددة ضمن برنامج «نُوفِي»، تُسهم في تعزيز استقرار الشبكة القومية للكهرباء، وتوفير مصادر مستدامة للطاقة، لافتة إلى أن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، إلى جانب حشد التمويلات الميسرة للقطاع الخاص لتنفيذ المشروعات، أتاحت خلال العام المالي الماضي، نحو 6.7 مليار جنيه من احتياطات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لربط 4 من مشروعات الطاقة المتجددة بالشبكة القومية للكهرباء، ما أسهم في تعزيز استقرار الشبكة خلال فصل الصيف الماضي.

وقعت مصر والنرويج خطاب نوايا بشأن تمويل مشروع «دندرة» للطاقة الشمسية والمخصص إنتاجه لتغذية مجمع شركة «مصر للألومنيوم» في صعيد مصر.

وأوضح بيان صحفي صادر عن وزارة قطاع الأعمال العام ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، أنه «تم التوقيع بين شركة (دندرة) للطاقة الشمسية (شركة المشروع) التابعة لشركة (سكاتك) النرويجية، الرائدة عالمياً في مجال الطاقة المتجددة، وكل من: البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD)، والبنك الأفريقي للتنمية (AfDB)، والبنك الأوروبي للاستثمار (EIB)».

ومن المقرر أن تقوم شركة «سكاتك» عبر شركتها التابعة في مصر بإنشاء وتشغيل المشروع لمدة 25 عاماً. وسيؤمن المشروع جزءاً كبيراً من احتياجات المصنع من الكهرباء، مما يخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة تصل إلى 30 في المائة، ليصبح أول مشروع صناعي واسع النطاق لإزالة الكربون في المنطقة، بما يعزز تنافسية شركة «مصر للألومنيوم» أمام آلية تعديل الكربون الحدودي الأوروبية (CBAM).

وأكد محمد شيمي وزير قطاع الأعمال العام المصري، أن المشروع يمثل نقلة استراتيجية غير مسبوقة لصناعة الألومنيوم في مصر، ويأتي في إطار خطة الدولة للتوسع في استخدام مصادر الطاقة المتجددة.

وأوضح الوزير أن المشروع يستهدف تقليل التكاليف



الشرق الأوسط

الهند تربط استيراد مزيد من النفط والغاز الأميركي بالتوصل إلى اتفاق تجاري

صرح مسؤول حكومي، يوم الاثنين، بأن مصافي التكرير الهندية تتطلع إلى شراء مزيد من النفط والغاز المسال من الولايات المتحدة.

وأوضح المسؤول الذي طلب عدم الكشف عن هويته نظراً لحساسية الموضوع، وفقاً لـ«رويترز»، أن زيادة المشتريات من الولايات المتحدة تعتمد على نتائج مفاوضات نيودلهي التجارية مع واشنطن.

والبكّدان في مناقشات للتوصل إلى اتفاق تجاري، بعد أن فرضت إدارة الرئيس دونالد ترمب، رسوماً باهظة على المنتجات الهندية، في إطار الضغوط الأميركية على نيودلهي.

وقال المسؤول إن هناك إمدادات كافية من النفط الروسي لمصافي التكرير الهندية في السوق. وأضاف أن مصافي التكرير الهندية تواصل شراء النفط الروسي.

والهند هي أكبر مشترٍ للنفط الروسي المنقول بحراً.



«غرين بيس»: ناقلات نفط «أسطول الظل» الروسي خطر على ساحل بحر البلطيق

الشرق الأوسط

قالت منظمة «غرين بيس» إن ناقلات النفط، التابعة لما يطلق عليه «أسطول الظل» الروسي، تمثل خطراً بيئياً متزايداً على طول ساحل ألمانيا على بحر البلطيق.

وأضافت المنظمة البيئية، يوم الاثنين، أنه منذ يونيو (حزيران) الماضي، مرت 188 من هذه الناقلات على الساحل الألماني، وهي تحمل ملايين الأطنان من النفط الخام من ميناءي بريمرسك وأوست-لوجا الروسيين.

وأشارت المنظمة إلى أنه من بين هذه الناقلات 123 تخضع لعقوبات دولية، في حين أن 27 مما يطلق عليه «ناقلات الشبح» غير مسجلة في أي قاعدة بيانات للشحن، وتحمل أعلاماً مزورة.

وأوضحت «غرين بيس» أن 70 سفينة تعود إلى 20 عاماً أو أكثر؛ أي أنها «لم تعد ملائمة للنقل الآمن للنفط الخام».

وقال شيلو ماك، خبير علم الأحياء البحرية بالمنظمة، إن استخدام روسيا ناقلات الشبح يشبه قيادة شاحنة غير مسجلة وغير مؤمنة وتحمل شحنة خطيرة على طريق سريع، كما حث على حماية الساحل الألماني من المخاطر البيئية التي تفرضها هذه السفن.

وكانت دول بحر البلطيق، بالإضافة إلى بلجيكا وهولندا والمملكة المتحدة، قد أعلنت، في يونيو الماضي، خططاً لاتخاذ إجراء منسق ضد أسطول الظل الروسي.



كيف تدفع الصين ثمن النفط الإيراني سرا؟

اندبندنت

ملخص

هذا النظام، الذي يلتف على النظام المصرفي الدولي، وفر شريان حياة لاقتصاد النظام الإيراني الخاضع لضغوط شديدة بسبب العقوبات.

فرضت العقوبات الأميركية قيوداً صارمة جعلت من شبه المستحيل تسديد أثمان النفط الإيراني، غير أن لورنس نورمن كتب في صحيفة "وول ستريت جورنال" أن الصين وجدت طريقة لفعل ذلك، في ترتيب ظل إلى حد كبير طبي الكتمان.

وبحسب الصحيفة الأميركية، فإن هذه القناة المالية السرية عمقت العلاقات الاقتصادية بين الخصمين الرئيسيين للولايات المتحدة، متحدياً جهود واشنطن لعزل النظام الإيراني.

ووفقاً لمسؤولين حاليين وسابقين في عدد من الدول الغربية، بينها الولايات المتحدة، فإن هذا النظام يشبه المقيضة ويعمل على النحو التالي: تصدر إيران نفطها إلى الصين التي تعد أكبر زبائنهما، مقابل تنفيذ شركات صينية حكومية مشاريع بنية تحتية داخل إيران، ويأتي هذا التقرير في وقت تباع فيه إيران نفطها إلى الصين بأسعار منخفضة جداً.

ويقول هؤلاء المسؤولون إن الحلقة الأخيرة في هذه السلسلة تتولاها شركة تأمين صينية مملوكة للدولة، تعرف نفسها بأنها أكبر وكالة تأمين على ائتمان الصادرات في العالم، إلى جانب مؤسسة مالية صينية توصف بأنها

شديدة السرية لدرجة أن اسمها لا يرد في أي قائمة عامة للبنوك أو المؤسسات المالية في الصين.

هذا النظام، الذي يلتف على النظام المصرفي الدولي، وفر شريان حياة لاقتصاد النظام الإيراني الخاضع لضغوط شديدة بسبب العقوبات، ووفقاً لبعض المسؤولين، جرى تحويل ما يصل إلى 8.4 مليار دولار من عائدات النفط الإيراني خلال العام الماضي عبر هذه القناة، لتمويل مشاريع بنية تحتية ضخمة تنفذها الصين داخل إيران.

وتقدر إدارة معلومات الطاقة الأميركية أن إيران صدرت خلال العام الماضي ما يقارب 43 مليار دولار، معظمها من النفط الخام، ويقدر مسؤولون غربيون أن نحو 90 في المئة من هذه الصادرات كانت موجهة إلى الصين.

ومنذ عام 2018، حين انسحب الرئيس الأميركي دونالد ترمب من الاتفاق النووي المبرم عام 2015 وأعاد فرض العقوبات، أصبحت الصين المشتري الرئيس للنفط الإيراني.

وبعد أسبوعين فقط من عودته إلى البيت الأبيض، أصدر ترمب توجيهاً بتنفيذ سياسة الضغط الأقصى، بهدف إرغام طهران على تقليص برنامجها النووي ووقف دعمها للجماعات المسلحة الحليفة لها، وكان الهدف من تلك السياسة هو خفض صادرات النفط الإيرانية إلى الصفر.

ومنذ ذلك الحين، فرضت الولايات المتحدة عقوبات على بعض الأفراد والكيانات الصينية الصغيرة، لكن صادرات النفط الإيراني إلى الصين استمرت تقريباً من دون انقطاع.



التحليل السري على العقوبات

يعتمد هذا النظام، الذي تبادل فيه شحنات النفط الخام الإيراني مقابل مشاريع بنية تحتية تنفذها الصين، على طرفين رئيسيين: شركة التأمين الحكومية الصينية الكبرى "سينوشور"، وآلية مالية مقرها الصين يشار إليها من قبل المسؤولين باسم "تشوكسي".

وتشكل فهم المسؤولين لهذا النظام استناداً إلى وثائق مالية وتقييمات استخباراتية واتصالات دبلوماسية.

وقالت بعض المصادر إن في هذا النظام، تسجل شركة تابعة لإيران بيع النفط لمشتري صيني تحت سيطرة شركة حكومية صينية تدعى Zhuhai Zhenron، تستهدفها العقوبات الأميركية.

وعلى الجانب الآخر، يحول المشتري الصيني مئات الملايين من الدولارات شهرياً إلى شركة Chuxin، التي تدفع بدورها هذه الأموال للمقاولين الصينيين العاملين في مشاريع هندسية في إيران، حيث تغطية تمويل هذه المشاريع من قبل شركة التأمين "سينوشور"، وتعد هذه الشركة بمثابة الرابط المالي الذي يحافظ على تواصل المشاريع.

ولا تظهر شركة Chuxin ضمن نحو 4300 مؤسسة مصرفية مسجلة لدى الجهة الرقابية الرئيسة لصناعة البنوك في الصين، كما لا توجد في أي قوائم رسمية للمؤسسات المالية أو سجلات الشركات.

وأوضح مسؤولون أميركيون وخبراء في القطاع أن النفط الخام الإيراني يسلك مساراً غير مباشر لإخفاء مصدره، يتضمن عمليات نقل من سفينة إلى أخرى وأحياناً خلطه مع نفط دول أخرى.

شركة بكين للتأمين

"سينوشور" التي تعرف رسمياً باسم "تأمين صادرات وائتمان الصين"، هي أداة مالية تابعة للحكومة المركزية الصينية لدعم أولويات التنمية الدولية لبكين، وهو دور ذو أهمية خاصة في دول مثل إيران.

ووفقاً للبيانات، دعمت الشركة حق نهاية العام الماضي أكثر من 9 تريليونات دولار من الأنشطة التجارية والاستثمارات حول العالم.

في إيران، غالباً ما تكون المشاريع الصينية للبنية التحتية مشاريع ضخمة تحت إشراف الدولة، تشمل المطارات والمصافي ومشاريع النقل، وتدار من قبل أكبر البنوك وفرق الهندسة الحكومية الصينية.

وبحسب بيانات معهد AidData التابع لجامعة ويليام وماري في فيرجينيا، قدمت الصين بين عامي 2000 و2023 تعهدات مالية تجاوزت 25 مليار دولار لبناء البنية التحتية في إيران، وكان لشركة "سينوشور" دور مباشر في 16 من أصل 54 صفقة موثقة.

تستخدم الولايات المتحدة عقوبات مستهدفة ضد الشركات الصينية، في حين لم تدرج أي شركة أو بنك صيني كبير على قائمة العقوبات لمجرد قيامهما بأعمال غير عسكرية في إيران، ولم تعثر على أي أدلة عامة تربط شركة "سينوشور" مباشرة بنظام "النفط مقابل البناء" في إيران.

ونقلت صحيفة "وول ستريت جورنال" عن وزارة الخارجية الصينية، في ردها على استفسارات، أنها غير مطلعة على مثل هذا الترتيب، وتعارض العقوبات الأحادية غير القانونية، مؤكدة أن التعاون الطبيعي بين الدول مسموح به وفقاً للقوانين الدولية، ولم تصدر بعثة النظام الإيراني لدى الأمم المتحدة أي تعليق في هذا الشأن.



مشاريع البنية التحتية الصينية في إيران وفقاً لتقرير صحيفة "وول ستريت جورنال"، وبحسب التفاصيل التي نشرها معهدAidData تشمل مشاريع البناء الصينية في إيران تطوير مطار طهران الدولي.

وقال مدير معهد AidData برد باركس إن إطار عمل الصين في إيران يحتمل أن يكون مشابهاً لاتفاق "سينوشور" الموثق في العراق، الذي يدعم من خلاله الشركة القروض الصينية للمشاريع الصينية مقابل النفط، وفق اتفاق يمتد لـ 20 عاماً، وأضاف أنه "يجب أن يكون كل دائن وكل مقاول بناء تحت مظلة هذا الاتفاق".

وأشارت "وول ستريت جورنال" إلى أن إيران يمكنها أيضاً إعادة جزء من عائدات بيع النفط من خلال شراء السلع مباشرة من الصين.

ومن جانبه، قال نائب وزير الخزانة الأميركية لشؤون الإرهاب والمعلومات المالية، جان كي هارلي، الشهر الماضي خلال إعلان عقوبات ضد أفراد وكيانات في الإمارات وهونغ كونغ بسبب تنسيق نقل الأموال إن "الجهات الإيرانية تعتمد على شبكات مصرفية لتفادي العقوبات وتحويل ملايين الدولارات".

ووفقاً للصحيفة، لم تخضع الشركتان الصينيتان حتى الآن لعقوبات أميركية، ولم تصدر وزارة الخزانة الأميركية أي تعليق في شأن تفاصيل أنشطة هذه الكيانات الصينية.



بلومبرغ: السعودية تبقي سعر خامها الرئيسي إلى آسيا دون تغيير لشهر نوفمبر

اقتصاد الشرق

النفط. توقعت وكالة الطاقة الدولية تحقيق فوائض قياسية محتملة في إمدادات الخام خلال العام المقبل، وهو ما قد يفاقم الضغوط على الأسعار في 2026.

يرى مصرف "يو بي إس غروب" (UBS Group AG) أن الأسعار قد تنخفض إلى 62 دولاراً للبرميل بحلول نهاية العام، فيما يتوقع "غولدمان ساكس غروب" تراجعها إلى ما دون 50 دولاراً العام المقبل.

أبقت السعودية على سعر خامها الرئيسي الذي تصدره إلى آسيا دون تغيير لشهر نوفمبر، بعد أن رفع تحالف "أوبك+" إنتاج النفط بمقدار أقل مما كان بعض التجار يخشونه.

وفقاً لقائمة أسعار اطلعت عليها "بلومبرغ"، ستبقي شركة "أرامكو السعودية"، المنتج الحكومي للمملكة، سعر خامها القياسي "العربي الخفيف" مستقراً عند علاوة قدرها 2.2 دولار للبرميل فوق المؤشر الإقليمي للشهر المقبل، بينما كان يُتوقع أن ترفع "أرامكو" سعر هذا الخام بمقدار 30 سنتاً للبرميل، وفقاً لاستطلاع شمل شركات تكرير وتجارة.

زيادة إنتاج نفط "أوبك"

اتفقت السعودية وحلفاؤها في منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" خلال عطلة نهاية الأسبوع على زيادة الإنتاج بمقدار 137 ألف برميل يومياً في نوفمبر، وهو الشهر الثاني على التوالي الذي تُخفّف فيه الحصص الإنتاجية بهذا القدر. ويعمل التحالف على زيادة الإمدادات لاستعادة حصته السوقية من المنافسين، على حساب الأسعار.

تراجع سعر النفط الخام (برنت) في لندن بأكثر من 12% هذا العام، ليتداول عند نحو 65 دولاراً للبرميل. وارتفعت العقود الآجلة بشكل طفيف اليوم إثر الزيادة المحدودة في الإنتاج.

تبدي شركات التكرير قلقها من احتمال أن تضيف الدول المنتجة، بما فيها أعضاء "أوبك+"، كميات من الإمدادات إلى السوق هذا العام تفوق الطلب الفعلي على براميل



إنتاج الهيدروجين الأخضر.. تقنية سعودية جديدة لخفض التكلفة

داليا الهمشري

الحرارة المُهدّرة إلى كهرباء إضافية، إلى جانب وحدة احتجاز ثاني أكسيد الكربون لخفض الانبعاثات.

مضاعفة القدرة الكهربائية

تسعى السعودية إلى ترسيخ مكانتها بصفتها أحد أكبر منتجي ومصدّري الهيدروجين الأخضر عالميًا، إذ تستهدف وتشمل إنتاج 2.9 مليون طن سنويًا من الهيدروجين بحلول عام 2030، ترتفع إلى 4 ملايين طن سنويًا بحلول 2035، مدفوعة بمشروعات عملاقة مثل نيوم للهيدروجين الأخضر في مدينة أوكساجون.

وتُعدّ المحللات الكهربائية حجر الزاوية في إنتاج الهيدروجين الأخضر، ويبرز منها نوعان رئيسان:

محلل PEM (غشاء تبادل البروتونات): يعمل في درجات حرارة منخفضة، ويوفر استجابة سريعة وهيدروجينًا نقيًا، لكنه مرتفع التكلفة ويتطلب ماءً نقيًا جدًا.

محلل SOEC (خلية بأكسيد صلب): يعمل في درجات حرارة عالية تصل إلى 900 درجة مئوية، مما يمنحه كفاءة حرارية فائقة وقدرة على استعمال بخار الماء، لكنه يتطلب نظامًا حراريًا معقدًا، ويقلّ استقراره عند تقلبات الطاقة. في النموذج المطور، اختُبرت 6 سيناريوهات مختلفة تجمع بين نوعي الطاقة (رياح أو شمس)، ونوعي المحلل PEM أو SOEC، ونوعي الوقود RDF أو TDF.

وأظهرت النتائج أنه عند القدرة الكهربائية نفسها، يضاعف

يدخل إنتاج الهيدروجين الأخضر في السعودية مرحلة جديدة من التكامل التقني في ظل الجهود المبذولة لتحقيق خطط التحول الوطني نحو اقتصاد منخفض الكربون في المملكة.

وفي هذا الإطار، نجح باحثون في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بتطوير نموذجٍ واعد يجمع بين مصادر الطاقة المتجددة والوقود المشتق من النفايات، مدعومًا بأنظمة استرجاع حراري واحتجاز الكربون، لتعظيم الإنتاج وخفض التكلفة والانبعاثات، في خطوة تنسجم مع مستهدفات رؤية السعودية 2030.

ويقدم باحث ما بعد الدكتوراه بمركز الأبحاث متعدد التخصصات لأنظمة الطاقة المستدامة بجامعة الملك فهد، الدكتور محمد ناصر، تصورًا متكاملًا لمنظومة "كهرو-حرارية" لإنتاج الهيدروجين الأخضر.

وتستند هذه المنظومة على الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح لتوليد الكهرباء باستعمال وقود حراري مشتق من المخلفات البلدية (RDF) أو الإطارات (TDF)، لتوفير البخار المطلوب لتشغيل محلل كهربائي عالي الحرارة (SOEC)، والتي تهدف في النهاية إلى تعزيز جهود خفض تكلفة إنتاج الهيدروجين الأخضر.

كما يدمج النظام -الذي اطلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)- محرك ستيرلينغ لتحويل



بـ0.37 كيلوغرامًا مع المخلفات البلدية الـ RDF، ما يقلل التكاليف التشغيلية ويرسخ مبدأ الاقتصاد الدائري.

الريادة السعودية

أكد الدكتور محمد ناصر، أن أهمية هذه التقنية تكمن في قدرتها على معالجة تحدّيين محليّين في آنٍ واحد: ارتفاع كميات النفايات في المدن الكبرى، والحاجة إلى تسريع التحول الطاقى بتكلفة منافسة عالميًا.

وأضاف أنه مع وفرة طاقتي الشمس والرياح، وإمكان تكييف وقودي الإطارات والمخلفات البلدية محليًا، تبدو السعودية في موقعٍ مثالي لتبني هذا النموذج لإنتاج الهيدروجين الأخضر وتحويله إلى فرصة استثمارية.

ولفت إلى أن نتائج هذه الدراسة لا تقتصر على إنتاج الهيدروجين الأخضر بتكلفة أرخص، ولكنها تقترح منظومة متكاملة لخفض الانبعاثات، وتوظف الموارد المحلية.

وأضاف أن هذه التقنية تقدّم خيارًا تنافسيًا على الساحة العالمية في أسواق التصدير، ولا سيما في ظل اشتراطات الحياد الكربوني بالأسواق الأوروبية والآسيوية؛ ما يمهّد الطريق للمملكة لتصبح مركزًا عالميًا لإنتاج وتصدير الهيدروجين الأخضر في العقد المقبل.

محلل الـ SOEC إنتاج الهيدروجين مقارنةً بمحلل الـ PEM، فمثلاً في منظومة الطاقة الشمسية، ارتفع الإنتاج السنوي من 33.2 طنًا مع PEM إلى 69.5 طنًا مع SOEC، أمّا في منظومة الرياح، فقفز الإنتاج من 41.5 طنًا إلى 86.5 طنًا.

وتبيّن -أيضًا- أن توريينات الرياح تتفوق سنويًا في التوليد الكهربائي على الخلايا الكهروضوئية بموقع الدراسة (الظهران)؛ ما ينعكس على كمية إنتاج الهيدروجين الأخضر.

تكلفة إنتاج الهيدروجين الأخضر

تعليقًا على جهود خفض تكلفة إنتاج الهيدروجين الأخضر، يقول الدكتور محمد ناصر -في تصريحاته إلى منصة الطاقة-: "إنه بفضل استعمال الحرارة المسترجعة من غازات العادم عبر 3 مبادلات حرارية، واستغلالها في محرك ستيرلينغ لإنتاج كهرباء إضافية، بالإضافة إلى كفاءة وحدة احتجاز الكربون، انخفضت تكلفة الكيلوغرام من الهيدروجين (LCOH) إلى 2.8-5.1 دولارًا، مقارنةً بخط الأساس المعتمد على PEM، بانخفاض بلغ 34.8%-41.2%.

كما سجّل النظام أقصر مدة استرداد للتكلفة عند 7 أعوام في سيناريو الطاقة الشمسية مع محلل الـ SOEC ووقود TDF، في حين تراوحت الأوقات بباقي السيناريوهات بين 7 و14 عامًا، ما يمنح المستثمرين أفقًا اقتصاديًا أكثر جذبًا في هذا القطاع الحيوي.

وعلى المستوى البيئي، نجح النظام في خفض الانبعاثات الكربونية بنسبة تصل إلى 46.2 طن سنويًا، بفضل كفاءة احتجاز كربون بلغت 90%.

كما كشفت الدراسة ميزة واضحة لوقود TDF المشتق من الإطارات، بفضل قيمته الحرارية الأعلى، إذ انخفض معدل استهلاك الوقود إلى 0.22 كيلوغرام هيدروجين مقارنةً



وزير: الجزائر تعتزم استثمار 60 مليار دولار في الطاقة على مدى 5 سنوات

العربية

قال وزير الطاقة والمناجم الجزائري محمد عرقاب، اليوم الاثنين، إن الجزائر ستستثمر 60 مليار دولار في مشروعات الطاقة بين عامي 2025 و2029، في إطار استراتيجية واسعة النطاق لتعزيز تطوير النفط والغاز والهيدروجين.

وخلال حديثه في أحد منتديات الطاقة في الجزائر العاصمة، قال عرقاب إن 80% من الاستثمارات ستوجّه نحو أنشطة التنقيب والإنتاج، في حين ستدعم الأموال المتبقية مشروعات التكسير والبتروكيماويات.

وسلّط الوزير الضوء على توجه الجزائر نحو مصادر الطاقة النظيفة، مشيراً إلى إطلاق مشروعات لتوليد 3200 ميغاوات من الطاقة المتجددة في إطار جهود تنويع مصادر الطاقة في البلاد، وفقاً لـ "رويترز".

وتهدف الدولة الواقعة في شمال أفريقيا إلى تعزيز دورها بوصفها مورداً رئيسياً للطاقة إلى الأسواق الدولية مع تلبية الطلب المحلي والانتقال إلى مصادر أكثر استدامة.

شكرًا.